A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/45/PV.46
10 December 1990

ARABIC

UN LIBRARY

DEC 21 1990

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والاربعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك ،

يوم الاربعاء ، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد موسى (مصر)
(نائب الرئيس)

- الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا [١٥٣] (تابع)
(أ) برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠
(ب) تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا
(ج) الميثاق الافريقي من أجل المشاركة الشعبية في التنمية والتحوّل
(د) مذكرة من الامين العام يحيل فيها تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا
(هـ) مشاريع قرارات

- انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية
(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى : Chief, Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موسى (مصر) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ١٥٣ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

(أ) برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

(ب) تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا

(ج) الميثاق الافريقي من أجل المشاركة الشعبية في التنمية والتحوّل

(د) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا (A/45/581 و Add.1)

(هـ) مشاريع قرارات (A/45/L.20 ، A/45/L.21 و Corr.1 ، A/45/L.22)

السيد كودرياڤتسيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : من بين المسائل التي تسهم في بناء نظام عالمي عادل ومستقر ، تقع في المرتبة الاولى مسالة اقامة حوار بنّاء بشأن طرق ووسائل علاج الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وايجاد حل فعّال لهذه المشكلة المتعددة الوجوه حتمية انسانية ومتطلب اقتصادي في عالم اليوم المتكافل . ويبدو انه ينبغي لنا ، بالتحديد ، أن نتكلم عن استخدام ممارسات ونهج حقيقية مجربة لحل هذه المشكلة ، وفي نفس الوقت ، أن نشابر في بحثنا عن طرق جديدة لدفع الجهود الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية التي تبذلها البلدان الافريقية لعلاج تخلفها الاقتصادي . وينبغي أن نتكلم أيضا عن زيادة فاعلية دعم المجتمع الدولي للاجراءات التي تتخذها تلك البلدان ، وعن تهيئة الظروف الداخلية الصحيحة لتمكينها من التكيف مع الحقائق الجديدة للاقتصاد العالمي .

إن هذا العام هام بشكل خاص بالنسبة للشعوب الافريقية . فقد مرّت ٣٠ سنة منذ جرت عملية حصولها على الاستقلال بشكل كامل . لكن الحرية لا يمكن أن تكون كاملة إلا إذا

عزّزها استقلال اقتصادي ، وينبغي الاعتراف ، للأسف ، بأن الحالة الاقتصادية الحرجة التي تمر بها القارة لا تزال قائمة . ومن الأمور التي تزيد من حدتها المديونية الخارجية التي تتحملها البلدان الافريقية ، والاتجاهات غير المؤاتية لأسعار السلع الاساسية ، والتقلبات الحادة في معدلات الصرف وأسعار الفائدة ، والحواجز المصطنعة الموضوعة على التجارة الدولية . ويجب أن نذكر أيضا أن جهود علاج هذه الأزمة على المستوى الوطني لم تكن دائما مناسبة أو فعّالة .

وفي هذه الظروف ، يرى الوفد السوفياتي أن المشاكل الاقتصادية التي تمر بها البلدان الافريقية يجب أن تحل في إطار المشاكل العالمية الاخرى ، مع مراعاة الاحتمالات الجديدة المترتبة على تحسين الحالة الدولية ، وعملية نزع السلاح الحقيقية الجارية الآن ، والحاجة إلى الحفاظ على البيئة ، وذلك حتى يمكن اعطاء معنى أكبر للجوانب الاجتماعية للتنمية .

إننا في الاتحاد السوفياتي نؤيد البلدان الافريقية في رغبتها لعلاج حالتها الاقتصادية الحرجة . ونؤيد جهودها لتهيئة ظروف داخلية تعيد فيها بدء نموها الاقتصادي كأساس للتنمية التدريجية والتقدم الاجتماعي . ونرى ، أن أهم عامل في هذا الشأن هو الاستخدام الرشيد للموارد المحلية والاجنبية ، وحفز أكثر أنماط النشاط الاقتصادي فعالية ، وتنوع الانتاج .

وفيما يختص بتلك المسائل الهامة مثل الاكتفاء الذاتي من الغذاء واقامة بُنى الانتاج والنقل يمكن علاج تلك المشاكل إلى حد بعيد بواسطة التعاون الاقليمي . وعلى سبيل المثال ، حققت رواندا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وملاوي ، بتجميع جهودها الوطنية ، زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي . وقد مكّنها هذا ليس فقط من الوفاء باحتياجاتها ، وإنما أيضا من تكوين بعض الاحتياطيات التي يمكن استخدامها ، حيث توجد البُنى الضرورية ، لتخفيف وطأة حالة الغذاء الحرجة في البلدان الافريقية الاخرى . إن التعاون الاقليمي المتزايد لتشجيع التخصص في الانتاج وزيادة التعاون في مجال الانتاج الزراعي والتخزين والتشغيل سيكون بالغ الفائدة على المدى البعيد .

وبينما يؤيد الاتحاد السوفياتي اضفاء الطابع الدولي على نهج تناول مشكلة المديونية ، بما في ذلك مديونية البلدان الافريقية ، فإنه يرى من الضروري التحرك فورا صوب الاتفاق على المبادئ العامة التي تطبّق لعلاج حالة المديونية . وسيتضمن هذا إقامة الاطر السياسية للمفاوضات المحددة التالية بين الدائنين والمدينين ، مع الاعتراف بوجود الاختلافات واعتماد النهج القائم على تناول كل حالة بمفردها . وفي هذه العملية ، ثمة دور هام يمكن أن يضطلع به التنسيق المتعدد الأطراف ، داخل إطار منظومة الامم المتحدة وخارجها ، من أجل تقديم المعونة وتسوية مشكلة الديون . والاتحاد السوفياتي ، بإتباعه هذا النهج المفاهيمي ، إنما يتخذ خطوات محددة في إطار العلاقات الثنائية بين الدول لتخفيف عبء المديونية على بلدان جنوب الصحراء الافريقية ، ولاسيما الافقر من بين تلك البلدان .

إننا نريد أن نوضح تماما أن مشاكل التحوّل التي تواجه بلدنا صعبة فعلا ، وكذلك إعادة البناء الجذرية لآلياتنا الاقتصادية الداخلية والخارجية والنظام الاقتصادي بشكل عام . ومع هذا ، لن يجعلنا أي عامل من هذه العوامل نقلل الاهتمام الذي نوليه لافريقيا . بل على العكس من ذلك ، فإن فتح امكانياتنا الاقتصادية الهائلة عن طريق اقامة أجهزة الاقتصاد السوقي سيتيح في نهاية الامر فرصا جديدة للتجارة والعلاقات الاقتصادية مع بلدان في القارة ، وسيوفر المرونة الضرورية والترشيد والاستجابة للحقائق السريعة التغير لعالم اليوم .

وبإزالة العقبات والحواجز المصطنعة للمركزية الادارية ، فإن التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الافريقية والعديد من البلدان النامية الاخرى سيكون أكثر فاعلية ، وبالتالي أكثر استجابة لمصالح كلا الطرفين وأكثر فائدة للرفاه الانساني . إن الاتحاد السوفياتي راغب في التعاون في الجهود الرامية إلى حل مشاكل البلدان الافريقية على أساس ثنائي ومتعدد الاطراف باستخدام جميع الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف مع مراعاة حقائق العمليات الجارية في اقتصادات الاتحاد السوفياتي وشركائنا .

(السيد كودرياڤتسيف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن التجارة والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الافريقية سيشملان إلى حد بعيد القطاع الخاص في البلدان الافريقية وتلك العناصر الجديدة في النشاط الاقتصادي الخارجي للاتحاد السوفياتي كقطاع مستقل ومتعاون . وبطبيعة الحال ، فإنه يمكن لكل من الجانبين أن يستفيد من الاستخدام الاكبر للائتمانات التجارية لتمويل المشاريع في البلدان الافريقية .

لقد كان التدريب ، وبطريقة تقليدية ، جانبا هاما من جوانب تعاوننا . فقد درّبت المعاهد التعليمية السوفياتية على المستويات العليا والمتوسطة أكثر من ٤٠ ٠٠٠ متخصص على العمل في شتى مجالات الاقتصاد في الدول الافريقية . ويبلغ عدد المتخصصين السوفيات في افريقيا ١٢ ٠٠٠ تقريبا ، منهم ٨٠٠ معارة خدماتهم بلا مقابل عن طريق الصندوق الافريقي . وأكيدا أن هذا الجانب من علاقاتنا مع افريقيا لن يقل على مر السنين ؛ بل إن الاتحاد السوفياتي ينتوي أن يوليه أهمية متزايدة .

في الختام أود أن أقول إنه بغية تعزيز الجهود التكاملية على المستويات الوطنية والثنائية والمتعددة الاطراف لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتناسق الحقوق والواجبات التكاملية للدول المتقدمة النمو والدول النامية ، يجب ايلاء المراعاة الواجبة لعامل حماية البيئة . ونرى أنه إذا ما بدأت البلدان الافريقية في هذه الاتجاهات العامة ، وإذا عملت بالتعاون مع المجتمع العالمي ، فإنها ستتمكن من الخروج من أزمتها الاقتصادية . إن الطريق سيكون وعرا حقا ، ولن تتمكن تلك البلدان من المضي فيه إلا بجهد مشترك ومثابرة وصبر ، وعند الضرورة ، الاستعداد لتقديم التنازلات . والاتحاد السوفياتي ، من جانبه سيبذل كل ما في وسعه لتسهيل التحرك في ذلك الاتجاه .

السيد مور (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الافارقة يتحملون أكثر من نصيبهم من نكبات العالم . فالحروب والمجاعات والامراض تحل بهم بتواتر مخيف . ويبدو أن الفقر المتفشي أصبح متوطنا في القارة ، خاصة بعد عقد الثمانينات الذي كان مخيبا للآمال بشكل عام . صحيح أن هناك ومضات من الأمل ، بعضها يظهر في أماكن قد تبدو غير متوقعة ، لكن دلائل مستقبل افريقيا في الأجل القصير تبدو مشوشة بالتأكيد .

وتعتقد الولايات المتحدة أن من المهم التعقيب على بند جدول الاعمال هذا ، فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . إن الولايات المتحدة لا تزال تعد مانحا رئيسيا في جهود افريقيا الإنمائية . فمن خلال صندوق التنمية الافريقي ، وفي إطار تشريعاتنا للمعونة الخارجية ، نخصص زهاء ٨٠٠ مليون دولار للسنة المالية ١٩٩١ ، وهو مبلغ يزيد على إجمالي العام الماضي بما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار ، وهذا لا يتضمن المعونة الغذائية ، وهو مجال تعد فيه الولايات المتحدة أكبر المانحين . ومن ثم ، فإن التزامنا تجاه افريقيا مازال صامدا على الرغم من شواغلنا بشأن ظهور طلبات تتنافس على موارد جديدة ، نتيجة لما حدث في اوروبا الشرقية من تطورات .

إن مشاكل افريقيا هي ، الى حد بعيد ، مشاكل أقل البلدان نموا . غير أن قضايا معينة لها صلة خاصة بالحالة في افريقيا . فمشاكل تنويع السلع الاساسية ، والتكامل الاقليمي ، وتوفر الائتمانات والاراضي ، وتعزيز القطاع الخاص ودور المرأة ، والمشاركة الشعبية في الحياة الاقتصادية والسياسية ، كلها مشاكل تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لافريقيا .

وهذه المسائل يتعرض لها جميعا الميثاق الافريقي الذي صيغ في أروشا في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، والذي يكرس اهتماما خاصا للحاجة الى المشاركة الشعبية ، باعتبارها غاية في حد ذاتها وفي الوقت نفسه وسيلة للحكم الجيد والازدهار الاقتصادي . واننا نشيد بالمشاركين في مؤتمر أروشا على اعترافهم الشجاع بما للمؤسسات الديمقراطية من أهمية قصوى في عملية التنمية الاقتصادية . وكانت النتيجة الطبيعية المترتبة على مناداة الميثاق بمثل هذه المؤسسات ، تأييده لإنشاء منظمات محلية ريفية - مثل

الاتحادات الائتمانية الريفية - ومنظمات غير حكومية افريقية محلية . بل ما هو أهم من ذلك من حيث الجوهر اعترافه بحرمة حقوق الانسان الاساسية ، بما فيها حرية المحافة . وإننا نؤيد بقوة النتائج التي خلص إليها الميثاق في هذه المجالات .

من بين الحقوق الاساسية التي أبرزها الميثاق ، حق المرأة في تلقي معاملة عادلة بموجب القانون . لقد ظلت المرأة في افريقيا زمنا طويلا تتحمل مسؤوليات أساسية بقيامها بدور "المنتج والام والمحرك النشط في المجتمعات المحلية والحارس على الثقافة" . وكان الميثاق على حق عندما لاحظ أن الاوان قد آن للاعتراف باسهاماتها ووضع ظروفها الخاصة في الاعتبار في التخطيط الإنمائي .

ولدى مناقشة مشاكل التخطيط الإنمائي هذا الخريف عقبت وفود عديدة على أهمية وجود استراتيجية إنمائية محورها الانسان . وإذا كانت هذه الفكرة عرضة لعدد من التفسيرات ، فمن الواضح أنها تستبعد نمطا واحدا من الاستراتيجيات ، هو نمط الانفاق الضخم على القوات العسكرية . ذلك أن هذه النفقات تتعارض تعارضا تاما مع أهداف التنمية الاقتصادية لانها كثيرا ما تؤدي الى التدمير الشامل ، ولانها تستنزف موارد يمكن استخدامها في استثمار منتج أو في تلبية احتياجات الانسان الاساسية . وقد أُفصح عن أهمية تخفيض النفقات العسكرية المفرطة في الميثاق الافريقي الذي يطالب الامم الافريقية ، وعن حق ، بإعادة توجيه ميزانياتها الدفاعية نحو برامج التنمية .

وبدلا من المواجهة الاقليمية ، يقترح الميثاق إقامة تعاون إقليمي . وهذه فكرة آن أوانها . فما من شك في أن عدم وجود تنمية اقتصادية سريعة في افريقيا يرجع ، الى حد كبير ، الى صغر حجم الاسواق المحلية نسبيا ، بالاضافة الى صعوبة القيام بالاعمال التجارية عبر الحدود الوطنية . وقد دللت نسبة كبيرة من الدراسات التي أجريت مؤخرا في مجال علم الاقتصاد على أهمية أن تتوفر للصناعات الناشئة فرصة الوصول الى أسواق محلية كبيرة . ويشهد نجاح المجموعة الاوروبية وغيرها من اتحادات التعريفة الجمركية على الفوائد الاقتصادية العائدة من تخفيض الحواجز التجارية ووجود وسائل جيدة للنقل والاتصال عبر الاقاليم .

ولئن كان الجزء الأعظم من الميثاق الافريقي ينطوي على روح من الابتكار والتبصر ، فإن وفد بلادي يستشعر وجود مشاكل في النهج المتبع في الميثاق حيال التكيف الهيكلي . إننا نتفهم مدى صعوبة تنفيذ تدابير التكيف الهيكلي ، ولكن يبدو لنا أن الاطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي الذي يدعو اليه الميثاق يستند الى بعض الافتراضات المشكوك في أمرها ، ومن بينها ما يقول بأن حلول السوق الحرة للمشاكل الاقتصادية لا تنطبق على افريقيا كما تنطبق على مناطق أخرى من العالم . وعلى هذا الافتراض ترتبت الفكرة القائلة بأن سيطرة الدولة على عملية تحديد الاسعار والتوزيع لها ما يبررها في السياق الافريقي أكثر من أي مكان آخر . إلا أن هذه المعتقدات أدت طوال العقود الثلاثة الماضية ، وفي أوقات مختلفة ، الى ظهور أسواق سوداء كبرى وأوجه خلل وقصور في القطاعات الرسمية للاقتصادات المحلية .

وثمة افتراض خاطئ آخر يقوم عليه ذلك الاطار ، هو أن المؤسسات المالية الدولية لا تولي الاعتبار الكافي للآثار الانسانية المترتبة على برامج التكيف الهيكلي . وإذا كان من الصحيح أن الاصلاح الاقتصادي يتطلب ، في أحيان كثيرة ، ما نأمل أن يكون مجرد ارتفاع نسبي مؤقت في الاسعار وفي البطالة ، وإذا كان من الصحيح أيضا أن بعض جهود الاصلاح السابقة كانت شديدة الوطأة ، فمن الواضح الآن أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يوليان اعتبارا خاصا للاثر الانساني المترتب على التكيف الهيكلي ، وأنهما يحاولان توجيه جهودهما في مجال المعونة وفقا لذلك . وهناك الآن عدد من التجارب والدراسات الناجحة ، في افريقيا وفي أماكن أخرى ، تشهد على فعالية مثل هذه البرامج .

بالنسبة للعديد من الامم الافريقية لا تزال تجارة السلع الأولية توفر أكبر حصة من ايرادات التصدير ، على الرغم من محاولات التنويع . وهذا النوع من الاعمال كثيرا ما يكون عرضة للمخاطر ، لأن الطلب على المواد الخام غير المجهزة يميل دائما الى الجمود ، مما يجعل أسعار هذه السلع حساسة لتقلبات العرض . واستنادا الى هذه التقلبات في الاسعار ، وفي بعض الاحيان ، إلى تدهور معدلات التبادل التجاري ، دخلت بعض الدول المنتجة في كارتيلات الموردين . ومثل هذه الاتفاقات باءت بالفشل بشكل عام .

إذا كانت التوقعات قصيرة الاجل فيما يتعلق بالقارة الافريقية تثير القلق حقا ، فمما يبعث على التشجيع أن يتضح ، من الميثاق الافريقي والتقرير المعني بمشاكل السلع الاساسية ، أن قادة افريقيا بدأوا يتبعون نهجا خلاقا ومتفتحا إزاء حل أشد مشاكل المنطقة إلحاحا . والولايات المتحدة ، فيما يخصها ، ستواصل جهودها الثابتة من أجل توفير التعاون والمساعدة للامم النامية في القارة .

السيدة تشان (سنغافورة)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا شك في جهابزة التنمية تصدوا للسؤال : لماذا استطاعت بعض البلدان او القارات النجاح في التنمية الاقتصادية بينما فشل بعضها الآخر . وللوهلة الاولى ، ينبغي ان تمثل افريقيا قصة نجاح باهر . فهي قارة غنية تنعم بموارد طبيعية وبشرية هائلة .

لقد عالجت الدول الافريقية هذه المشكلة بنفسها . فعلى سبيل المثال ، في عام ١٩٨٠ اعتمد رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية خطة عمل لاغوس والوثيقة الختامية للاغوس . وفي تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وعقب استعراض تنفيذ خطة عمل لاغوس اعتمدت الجمعية برنامج أولويات افريقيا للإنعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وفي عام ١٩٨٧ ، اعتمدت الجمعية العامة الموقف المشترك ازاء ازمة الديون الخارجية لافريقيا . وعلى الرغم من هذه الجهود والجهود الاخرى المبذولة ، ظلت افريقيا أفقر قارات العالم وأقلها نموا . واليوم تضم افريقيا أكبر عدد من أقل البلدان نموا في العالم . وقد ارتفع هذا العدد من ١٤ بلدا في عام ١٩٧٩ الى ٢٨ بلدا في عام ١٩٩٠ وكما قال مؤخرا الرئيس ماسير ، رئيس بوتسوانا ، في مؤتمر ماستريخ المعني بافريقيا :

"ظلت خطى التنمية في أغلبية البلدان الافريقية تتعثر في العقد الاخير ، وفي بعض الحالات وصل التراجع الى ابعاد مخيفة" .

إن العوامل الكامنة وراء الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا موثقة جيدا . فقد أسهمت العوامل الداخلية والخارجية في الركود الاقتصادي في افريقيا . وتشمل هذه العوامل اعتماد الاقتصادات الافريقية على عدد قليل من السلع الزراعية والمعدنية الاساسية ؛ وتدهور أسعارها في السنوات الاخيرة ؛ وعدم وصول المنتجات والسلع الافريقية الى أسواق الاقتصادات المتقدمة النمو ؛ وديون افريقيا الخارجية الكبيرة بالمقارنة بناتجها المحلي الاجمالي ، والنمو السكاني السريع ، الذي تجاوز النمو الاقتصادي للقارة ؛ والجفاف والمجاعات التي تعرض لها الكثير من البلدان ؛ وانخفاض مستوى تدفق الاستثمارات .

ولم تجلب نهاية الحرب الباردة اية ضمانات بزيادة المعونة المالية المقدمة الى البلدان الافريقية . بل أشارت ، بدلا عن ذلك ، قلقا واسع النطاق لدى البلدان الافريقية ، وأيضا في هذا الخصوص لدى البلدان النامية الاخرى ، من ان الغرب سيركز مساعداته المالية وتدفقات استثماراته في أوروبا الشرقية ، على حساب افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا . كما ان حجم المساعدة الموجهة الى اقتصادات أوروبا الشرقية والسرعة التي نظم بها الغرب الصناعي هذه المساعدة لايؤديان ، عند مقارنتهما بالخطى البطيئة التي اتخذت لتخفيف عبء ديون افريقيا وزيادة تدفق الموارد التي كانت بأمس الحاجة اليها ، إلا الى زيادة هذه المخاوف . كما أن أزمة الخليج والزيادة التي صاحبتها في فواتير البترول المستورد ضاعفت من تفاقم الوضع بالنسبة للبلدان الافريقية .

إن الحالة الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها القارة الافريقية يجب أن تعتبر بندا ذا أولوية قصوى في جدول أعمال الامم المتحدة . ويعتبر عدم قيامنا بذلك موقفا غير مسؤول من الوجهة الاخلاقية . وعلاوة على ذلك ، وفي ضوء ترابط الامم ، ستكون هناك على الارجح آثار ضارة على المجتمع العالمي بأكمله اذا تركت افريقيا تغرق في المزيد من الفقر . ومن منظور أكثر ايجابية ، يمكن أن يعود الانتعاش الاقتصادي لافريقيا بالفائدة لا على مواطنيها فحسب بل أيضا على بقية العالم . فافريقيا ، بما فيها من موارد طبيعية هائلة ومجموع سكان يصل الى حوالي ٦٥٠ مليون نسمة ، لديها قدرة هائلة غير مستغلة يمكن أن تقدمها لبقية العالم . ويمكن لافريقيا المزدهرة أن تساعد ، من خلال الاثر المضاعف ، على زيادة النمو الاقتصادي العالمي عن طريق اتاحة أسواق جديدة وغير مستخدمة علاوة على اتاحة الفرص للاستثمارات الجديدة من الشمال .

وسيعتمد تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا على السياسات المحلية وعلى مساندة البيئة الخارجية . والتحسن الذي يطرأ على البيئة الخارجية ويساعد على تعجيل التنمية يشمل ، بشكل خاص ، زيادة التدفق الصافي للموارد ، ورفع مستوى الاسعار التي تدفع عن السلع التي تصدرها افريقيا في الاسواق العالمية ، ومعدلات التبادل المؤاتية ، ولاسيما زيادة إمكانية الوصول الى أسواق البلدان الصناعية ،

وتخفيض الديون الخارجية لافريقيا . ولايمكن ان يتوقع من افريقيا ان تزيد صادراتها الزراعية وغير الزراعية أو حتى أن تحرز أي تقدم ملموس في جهودها من أجل التنويع اذا لم يسمح لمنتجاتها أن تصل الى أسواق البلدان الصناعية . وبالتالي فان الخاتمة الناجحة لجولة أوروغواي تعتبر أمرا حيويا للانتعاش الاقتصادي لافريقيا . وبالمثل ، ما لم تتخذ تدابير طويلة الامد لتخفيض ديون افريقيا ، سيكون من الصعب للقارة أن تحقق نموا اقتصاديا . وفي هذا الصدد ، نشعر بالتشجيع إزاء الموقف الذي اتخذته بعض البلدان الصناعية بالغاء ديون المساعدة الانمائية الرسمية المستحقة على أقل البلدان نموا ، ومعظمها من افريقيا .

وفي الوقت ذاته ، ينبغي للبلدان الافريقية القيام باصلاحات لسياساتها الداخلية ، بغية تعجيل انتعاشها الاقتصادي . والواقع ، أن عددا كبيرا من البلدان الافريقية يقوم بتغييرات هيكلية اساسية في اقتصاداتها . وبالفعل ، تعترف أغلبية هذه البلدان بأن المسؤولية الاساسية عن تنمية افريقيا تقع على عاتق شعوبها وزعمائها . وتدور القضايا المتبقية حول طبيعة التغييرات اللازمة وكيف يمكن تنفيذها . والشيء الواضح انه لن تنجح أية اصلاحات للسياسة الداخلية ما لم تكن نابعة من احتياج وطني ومرئية من هذا المنظور . وفي هذا السياق ، من الجدير بالملاحظة ان القادة الافريقيين يسعون الى اسناد اقتصاداتهم الى اساس متين باعتماد تدابير للتكيف الهيكلي . وحتى الآن اعتمد ٣٠ بلدا افريقيا برامج للتكيف الهيكلي بشكل او بآخر . وقد اتخذت هذه التدابير بتكاليف اجتماعية واقتصادية هائلة وبمخاطر سياسية كبيرة . وينبغي الاشادة بهذه الجهود ومقابلتها بدعم كاف من المجتمع الدولي .

ان سنغافورة ، شأنها شأن العديد من أعضاء الامم المتحدة ، ترغب في بزوغ نظام عالمي منصف وعادل في عصر مابعد الحرب الباردة . ولهذا فاننا نؤيد جميع الجهود التي تبذلها الامم المتحدة من أجل مساعدة افريقيا على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية . ونحن على استعداد لنتشاطر ، بطريقتنا المتواضعة ، خبرتنا في مجال التنمية مع البلدان الافريقية الراغبة ، علاوة على التعاون معها عن طريق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين هذه

البلدان . ونحن نؤيد الرأي الذي أعرب عنه السيد سليم أحمد سليم ، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، في حلقة محاضرات بول هوفان في نيويورك ، من أن :

"الغالبية العظمى من الشعب الافريقي مؤلفة من كادحين يرغبون في العناية بأنفسهم وتحسين حالة معيشتهم . وبهذه الروح ، فان المشاكل الانمائية الافريقية ليست مستعصية . فمن الممكن التغلب عليها . وبامكان الشعب الافريقي ، بوجود البيئة السياسية المساعدة ، والتخطيط الكافي وبعد النظر ، أن يحقق التنمية الاقتصادية في التسعينات وأن يواجه تحديات القرن المقبل بثقة" .

إن المداولات الجارية حول هذا البند من جدول الأعمال تتيح لنا فرصة هامة لنستعرض برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا قبل سنة من الاستعراض النهائي . ونأمل في أن تولد هذه المداولات والاستعراض النهائي الذي سنقوم به في العام المقبل المزيد من المقترحات الملموسة ذات المنحى العملي التي تفضي الى الانتعاش الاقتصادي في افريقيا واعداد القارة للتحديات التي تنتظرها . هذا أقل ما تستحقه شعوب افريقيا .

السيد نافاخاس موغرو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تشعر مجموعة الـ ٧٧ ، التي أتشرف برئاستها هذا العام ، أنه يتعين عليها ، وفقا لتطلعات البلدان الاعضاء فيها الى التنمية والرفاه ، أن تشترك في هذه المناقشة في الجمعية العامة بشأن البند ١٥٢ من جدول الاعمال بغية الإعراب عن كامل تأييدها للبلدان الافريقية المشتركة في برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ ، وعن تضامنها مع هذه البلدان .

وبالنظر الى تزايد الترابط في العلاقات الدولية اليوم أكثر من أي وقت مضى ، ليس بوسع أي بلد أن يظل بمعزل عن جهود أي بلد آخر ، ومن باب أولى عن جهود مجموعة هامة من البلدان ، لكي يخرج من حالة التبعية الاقتصادية والتخلف . ويتجلى كل هذا على نحو أكبر لو أخذنا في اعتبارنا أن بعض بلدان افريقيا كانت ولا تزال ضحية للكوارث الطبيعية الشديدة والطويلة والتي لا تقوض فقط الاسس التي ينبغي أن تقوم عليها تنميتها ، بل تؤدي الى معاناة إنسانية لم يسبق لها مثيل ولا يمكن تجاهلها في عالم اليوم .

إن معظم البلدان في مجموعة الـ ٧٧ ، التي تعاني من فقر شديد لم يسبق له مثيل ، تخوض كفاحا طويلا بتضحيات كبيرة للتغلب على فقرها وتخلفها . ولهذا السبب لا يسعنا إلا أن نؤيد التطلعات المشروعة للبلدان الافريقية التي هي كذلك تطلعات كل البلدان النامية ، ولهذا السبب أيضا نؤيد تمام التأييد تحقيق الاهداف المحددة في برنامج العمل .

هذه هي السنة الخامسة والاخيرة للبرنامج . ومن الطبيعي تماما أنه فرض حد زمني ، وهو حد اعتباطي بالضرورة ، وهذا الحد ينتهي هذا العام . ولكن يجب علينا أن نسأل أنفسنا عما اذا كانت قد تحققت الاهداف والغايات التي يقوم عليها البرنامج في هذه الفترة الزمنية . وبعبارة أخرى ، هل يمكننا ، مع اقتراب برنامج العمل من نهايته ، أن نقول إن التخلف الذي حفز القيام به يقترب هو الآخر من نهايته ؟ علينا أن نسأل أنفسنا عما اذا كان البرنامج قد ولّد بحق الانتعاش والتنمية في افريقيا أو أعطى على الاقل دافعا كافيا لبعث الحيوية والتقدم الذاتي الاستمرار في بلدان القارة الافريقية .

إننا نعتقد للأسف أن هذا ليس هو الحاصل ، لاننا إذا قارنّا أهداف برنامج العمل بنتائجه بعد هذه السنوات الخمس القصيرة ، وإذا ما قارنّا تلك النتائج بالاحتياجات التي لم تُلبَّ لشعوب افريقيا ، لخلصنا حتما الى أنه ليس هناك ما يدعو الى التفاؤل لأنه وفقا للبيانات الواردة من البنك الدولي لم يحدث في السنتين الأخيرتين سوى تقدم متواضع وغير متكافئ . وإذا ما قيس هذا الانتعاش المتواضع بنصيب الفرد من الدخل ، فإنه يتضاءل في وجه الواقع الذي هو في معظم الأحيان حالة جمود بل وتأخر .

وعلاوة على ذلك نلمس مع الجزع التهديدات التي تخيم على البلدان النامية ، وبخاصة أدنى البلدان دخلا ، نتيجة لأزمة الخليج . ونعتقد أن من الضروري إجراء استعراض شامل ودقيق لبرنامج العمل من منظور الاحتياجات التي لم تُشبع والتنمية المعطلة وضرورة استمرار التعاون الدولي من أجل تنمية افريقيا ، وهو شيء سيظل لازماً بعد هذا التاريخ الاعتباطي وهو عام ١٩٩٠ .

ولنتأمل الحقيقة التي شرحها بوضوح المتكلمون الذين سبقوني ، ولا سيما سفير أوغندا . تجدر الاشارة الى أن ٣٣ في المائة فقط من الافارقة يحصلون على المياه الصالحة للشرب ، وأن هناك طبيبا واحدا لكل ٣٤ ألف فرد ، وأن معدل وفيات الرضع بلغ حدا مفزعا . وتجدر الاشارة أيضا الى أن غالبية البلدان المتدنية الدخل التي تعاني من الديون الخارجية موجودة في افريقيا ، وأنه من بين أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٣ بلدا ، هناك ٢٨ بلدا في افريقيا .

فثمة ضرورة حيوية توجب علينا أن نضاعف جهودنا لعلاج هذه الحالة غير العادلة وأن نفعل ذلك الآن ، في اطار الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين في مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المعقود في باريس في أيلول/سبتمبر الماضي . ومن المهم للغاية بل من الاساسي في هذا الاطار التوصل الى حل عاجل دائم لمشاكل الديون الخارجية الطاحنة ومشكلة السلع الاساسية ، ولا سيما فيما يتعلق بالاسعار وإمكانية الوصول الى أسواق التصدير .

ويلزم التأكيد على أنه من بين احتياجات التنمية والانتعاش في اطار برنامج العمل وفي اطار عملية التنمية الدينامية ، لا بد أن تحتل التجارة الدولية مكان الصدارة . لقد كانت فرص بيع البلدان لمنتجاتها دون قيود غير تلك التي تفرضها انتاجيتها ، موضوع دراسة أجراها فريق الخبراء الذي أنشأه الأمين العام بناء على طلب مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية . ولقي تقرير الخبراء قبولا حسنا ، وهو يتضمن توصيات سوف يتضح أنها قيّمة إذا نفذت على النحو المناسب ووضعت موضع التطبيق العملي . ولهذا يلزم كفالة تنفيذها بتوفير العناصر الملائمة ، وفي الوقت ذاته بسدّ بعض الثغرات التي اكتشفت في التقرير .

إن المنطقة الافريقية ملتزمة بتشجيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية والتغير على أساس إمكانيتها البشرية الهائلة التي هي يقينا دعامة من دعامات تنميتها ، والتي سلم بها ميثاق المشاركة الشعبية من أجل التنمية والتحول المعتمد في أروشا .

وفيما يتعلق بالجهود الرامية الى كفالة التنفيذ السليم لبرنامج العمل ، من المنصف أن نسلم بجهود الأمين العام من أجل تعبئة الدعم من المنظمات الدولية لبرنامج العمل . وباسم الأمين العام يرأس المدير العام لمنظمة الوحدة الافريقية لجنة المحافظين التي تشارك فيه منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات غير الحكومية مشاركة نشطة .

ولا ينبغي أن ننظر الى برنامج العمل من المنظور القصير الأجل للتحكم في الأزمة ، بل على أنه حافز على المدى الطويل لتنمية القارة بأسرها . ونعتقد أن هذا النهج وهذا المنظور يجب أن يوجها مناقشاتنا بشأن هذه المسألة الهامة في عملية الاستعراض التي نحن بسبيل الشروع فيها . ولهذا السبب نأمل أن لا يكون تقرير الأمين العام بشأن برنامج العمل ذا أثر رجعي من حيث تنفيذه فحسب ، بل أن يحدد المبادئ التوجيهية ويتضمن التوصيات المتعلقة بنوع الدعم الذي تحتاج اليه افريقيا وتأمل في الحصول عليه من المنظمات الدولية والمجتمع الدولي في بقية العقد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى المتكلم الاخير في مناقشة هذا البند .

وسيتم البت في مشاريع القرارات A/45/L.20 ، و A/45/L.21 و Corr.1 ، و A/45/L.22 في وقت لاحق سيعلن فيما بعد .

البند ١٥ من جدول الاعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يذكر الممثلون ، فقد انتخبت الجمعية العامة في جلستها العامة الحادية والاربعين ، المنعقدة يوم الجمعة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، ١٧ عضوا في المجلس لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

وحيث أن الاقتراع المقيد الثالث الذي جرى في تلك الجلسة لم يكن حاسما ولايزال هناك منصب يتعين شغله بدولة من الدول الآسيوية ، سنمضي الآن الى الاقتراع غير المقيد الأول . وتجري هذه الجولة الخامسة من الاقتراع وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي .

هل لي أن أذكّر الجمعية العامة أنه عملا بالمادة ٩٤ يمكن التصويت لأي عضو تتوفر فيه شروط الانتخاب من الدول الآسيوية . وإن الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية التي لا يحق لها الترشيح هي الدول الأعضاء بالفعل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الدول التي جرى انتخابها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر . ومن ثم فإن الأعضاء الذين لا تتوفر فيهم شروط الانتخاب في الاقتراع الحالي هم : الاردن ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، تايلند ، الصين ، العراق ، ماليزيا ، واليابان .

أعطي الكلمة الآن الى ممثل قبرص الذي يرغب في الادلاء ببيان .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بناء على التعليمات الواردة من حكومتي ، أود أن أبلغكم أن قبرص لم تعد مرشحا في الانتخابات التي ستجرى لملء الشاغر الباقي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبهذا نكون قد سحبنا ترشيحنا - وإذا جاز لي هذا القول في اقتراع غير مقيد - فإننا قد سحبناه لصالح جارتنا وصديقتنا الجمهورية العربية السورية .

وقد وافقنا ، في الواقع ، يوم الجمعة الماضي عندما أجرينا جولة الاقتراع الاولى ، على تعليق الجلسة للحصول على تعليمات بهذا الانسحاب لاننا ارتأينا انه ليس من المناسب أن نواصل ترشيحنا ونبدو كما لو كنا نتصارع مع الجمهورية العربية السورية ، البلد الصديق الذي أيدته المجموعة الآسيوية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل قبرص على تعاونه .

أعطي الكلمة الآن الى ممثل ميانمار .

السيد تون (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كانت ميانمار ، كما تعلم الوفود ، مرشحا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الانتخابات التي جرت يوم الجمعة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر . لقد قُدّم ترشيحنا اقتناعا منا بأننا يمكن أن نسهم على نحو فعال في أعمال هذه الهيئة الهامة ، وكذلك لأن فرصة العمل في المجلس لم تتح لنا من قبل منذ انضمامنا الى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ . ونظرا لوجود شاغر واحد يتعين ملؤه اليوم ، وحيث أن الجمهورية العربية السورية هي المرشح الوحيد الذي تؤيده المجموعة الآسيوية ، نود أن نؤكد من جديد دعمنا للبلد الصديق الجمهورية العربية السورية وأن نعلن سحب ترشيحنا .

واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا وتقديرنا لكل الوفود التي أيدت ترشيحنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ميانمار على تعاونه .

أعطي الكلمة الآن الى ممثل الجمهورية العربية السورية .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : هل يمكن لي بموجب النظام الداخلي للجمعية العامة أن أؤخر الكلام ، لأشكر سعادة سفير قبرص وسعادة سفير ميانمار لإعلان سحب ترشيحهما لصالح الترشيح السوري الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا للبيانين اللذين أدلي بهما ممثلا قبرص وميانمار ، سنمضي الآن الى الاقتراع غير المقيد الأول .

سيتم توزيع أوراق الاقتراع الآن .

أود أن أطلب من الوفود أن تسجل اسم الدولة الآسيوية التي ترغب في انتخابها على أوراق الاقتراع ، علما بأن أوراق الاقتراع التي تحتوي على أكثر من اسم واحد أو اسم دولة خارج المنطقة أو اسم دولة لا تتوفر فيها شروط الانتخاب ستعتبر باطلة .

بدعوة من الرئيس ، قام السيد كونمي (أيرلندا) ، والسيد بانوف (بلغاريا) ، والسيد نشو (كوت ديفوار) ، والسيد درايفوس (نيكاراغوا) بفرز الأصوات .

أجري تصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٦/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٣٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع :	١٤٦
عدد البطاقات الباطلة :	صفر
عدد البطاقات الصحيحة :	١٤٦
الممتنعون عن التصويت :	٦
عدد الأعضاء المصوتين :	١٤٠
أغلبية الثلثين المطلوبة :	٩٤
عدد الأصوات التي حصلت عليها كل من :	
الجمهورية العربية السورية	١٣١
قبرص	٥
الكويت	١
منغوليا	١
ميانمار	١
المملكة العربية السعودية	١

بالحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة ، انتُخبت الجمهورية العربية السورية عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اهنئ الجمهورية العربية السورية التي انتُخبت توا عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واشكر فارزي الاموات على مساعدتهم في عملية الانتخاب هذه .

بذلك نكون قد انتهينا من نظرنا في البند ١٥ (ب) من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠